

خارج الفقہ

٧٩

١١-٢-٩٠ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفى القدرة العقلية فى وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهى الزاد و الراحلة* و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدھا لا يجب و لا يكفى عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشى مع الاكتساب بين الطريق** و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

● * لمن يحتاج إليهما.

- ** الأقوى أنه مستطيع لو لم يكن المشى أو الإكتساب فى الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٠ لا يشترط وجود الزاد و الراحلة عنده عينا ، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلها من المال، نقدا كان أو غيره من العروض

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١١ المراد من الزاد و الراحلة ما هو المحتاج إليه في السفر بحسب حاله قوة و ضعفا و شرفا و ضعة*، و لا يكفي ما هو دون ذلك، و كل ذلك موكول إلى العرف، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الإسلام، كما أنه لو كان كسوبا قادرا على تحصيلهما في الطريق لا يجب و لا يكفي عنها**.

● إذا كانت مخالفة الشرف موجبة للخرج أو الذل.

● ** بل أنه مستطيع لو لم يكن تحصيلهما في الطريق مخالفا لزيه و لا موجبا لمشقته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٢ لا يعتبر الاستطاعة من بلده و وطنه، فلو استطاع العراقي أو الايراني و هو في الشام أو الحجاز و جب و إن لم يستطع من وطنه، بل لو مشى إلى قبل الميقات متسكعا أو لحاجة و كان هناك جامعا لشرائط الحج و جب، و يكفي عن حجة الإسلام، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر يمكن القول بوجوبه* و إن لا يخلو من إشكال.
- *بل لو لم يكن عنده ميقات آخر، بل لو أدرك أحد الوقوفين كان حجه حجة الإسلام من دون حاجة إلى تجديد الإحرام.

الاستطاعة الشرعية

● مسألة ١٣ لو وجد مركب كسيارة أو طائرة و لم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من أجرته لم يجب عليه، و إلا و جب إلا أن يكون حرجيا عليه، و كذا الحال في غلاء الأسعار في تلك السنة، أو عدم وجود الزاد و الراحلة إلا بالزيادة عن ثمن المثل، أو توقف السير على بيع أملاكه بأقل منه*.

● * فيجب عليه تحصيل الزاد و الراحلة و لو بالزيادة عن ثمن المثل أو ببيع أملاكه بأقل من ثمن المثل إلا أن يكون حرجا أو ضررا معتد به.

- مسألة ١٤ يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه إن أراد، أو الى ما أراد التوقف فيه بشرط أن لا تكون نفقة العود إليه أزيد من العود الى وطنه إلا إذا ألجأته الضرورة إلى السكنى فيه.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٥ يعتبر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الإياب زائدا عما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقة بحاله، و لا ثياب تجمله، و لا أثاث بيته، و لا آلات صناعته، و لا فرس ركوبه أو سيارة ركوبه، و لا سائر ما يحتاج إليه بحسب حاله و زيّه و شرفه، بل و لا كتبه العلمية المحتاج إليها في تحصيل العلم، سواء كانت من العلوم الدينية أو من العلوم المباحة المحتاج إليها في معاشه و غيره، و لا يعتبر في شيء منها الحاجة الفعلية*،...
- *لأن التكليف ببيعهم حرج أو ضرر أو موجب للذل، بل في صدق الإستطاعة عليه نظر، بل منع.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو فرض وجود المذكورات أو شيء منها بيده من غير طريق الملك كالوقف و نحوه و جب بيعها للحج بشرط كون ذلك غير مناف لشأنه و لم يكن المذكورات في معرض الزوال.

الاستطاعة الشرعية

• مسألة ١٦ لو لم يكن المذكورات زائدة على شأنه عينا لا قيمة يجب تبديلها* و صرف قيمتها في مئونة الحج أو تميمها بشرط عدم كونه حرجا و نقصا و مهانة عليه و كانت الزيادة بمقدار المئونة أو متممة لها و لو كانت قليلة.

• * هذا إذا صدق عليه عنوان المستطيع و فيه تأمل و لعل ما عن الكركي من عدم وجوب الاستبدال إذا كانت لائقة بحاله ناظر إلى ذلك.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٧ لو لم يكن عنده من أعيان ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه و تكسبه و كان عنده من النقود و نحوها ما يمكن شراؤها يجوز صرفها في ذلك، من غير فرق بين كون النقد عنده ابتداءً أو بالبيع بقصد التبديل أو لا بقصده، بل لو صرفها في الحج ففي كفاية حجه عن حجة الإسلام إشكال بل منع، و لو كان عنده ما يكفي للحج و نازعته نفسه للنكاح جاز صرفه فيه بشرط كونه ضروريا بالنسبة إليه إما لكون تركه مشقة عليه أو موجبا لضرر أو موجبا للخوف في وقوع الحرام، أو كان تركه نقصا و مهانة عليه، و لو كانت عنده زوجة و لا يحتاج إليها و أمكنه طلاقها و صرف نفقتها في الحج لا يجب و لا يستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٨ لو لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو تتميمها يجب اقتضاؤه إن كان حالا و لو بالرجوع إلى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع أو عدم بسط يده*، نعم لو كان الاقتضاء حرجيا** أو المديون معسرا لم يجب، و كذا لو لم يمكن إثبات الدين...
- *في جواز الرجوع إلى حاكم الجور نظر، بل منع فلا يكون مستطيعا إذا توقف اقتضاء الدين على الرجوع إليه.
- **أو ضرريا أو موجبا لو هنه.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان مؤجلا و المديون باذلا * يجب أخذه و صرفه فيه، و لا يجب في هذه الصورة مطالبته و إن علم بأدائه لو طالبه...

• * من دون مطالبة.

الاستطاعة الشرعية

- ... و لو كان غير مستطيع و أمكنه الاقتراض للحج و الأداء بعده بسهولة لم يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام*، ...

- *بل يكفي على الأقوى.

الاستطاعة الشرعية

- و كذا لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر كذلك أو دين مؤجل لا يبذله المديون قبل أجله لا يجب الاستقراض و الصرف في الحج، بل كفايته على فرضه عن حجة الإسلام مشكل بل ممنوع*.

- *بل لا اشكال و لا منع فيه لأنه بعد الإستقراض مستطيع.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ١٩ لو كان عنده ما يكفيه للحج و كان عليه دين فان كان مؤجلا و كان مطمئنا بتمكّنه من أدائه زمان حلوله مع صرف ما عنده و جب، بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل و رضا دائئه بالتأخير مع الوثوق بإمكان الأداء عند المطالبة، و في غير هاتين الصورتين لا يجب، و لا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة* أو بعدها بأن تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها، و إن كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده ما يكفيه للحج لولاها فجالهما حال الدين مع المطالبة، فلا يكون مستطيعا، و الدين المؤجل بأجل طويل جدا كخمسين سنة و ما هو مبنى على المسامحة و عدم الأخذ رأسا و ما هو مبنى على الإبراء مع الاطمئنان بذلك لم يمنع عن الاستطاعة.
- *أي لا فرق في الدين بين حصوله قبل كون ما يكفيه للحج عنده أو بعده و إلا لو حصل الدين لا يحصل الاستطاعة في غير هاتين الصورتين.

الشک فی الاستطاعة

- مسألة ٢٠ لو شك في أن ماله وصل إلى حد الاستطاعة أو علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه يجب عليه الفحص على الأحوط.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢١ لو كان ما بيده بمقدار الحج و له مال لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود و شك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاضرا عنده أو غائبا.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٢ لو كان عنده ما يكفيه للحج فان لم يتمكن من المسير لأجل عدم الصحة في البدن أو عدم تخلية السرب فالأقوى جواز التصرف فيه بما يخرج به عن الاستطاعة، وإن كان لأجل عدم تهيئة الأسباب أو فقدان الرفقة فلا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به، وكذا لا يجوز التصرف قبل مجيء وقت الحج، فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الأول وبقاء الشرائط في الثاني، والظاهر جواز التصرف لو لم يتمكن في هذا العام*، وإن علم بتمكنه في العام القابل فلا تجب إبقاء المال إلى السنين القابلة.
- *الأقوى عدم الفرق بين الموردين فيجب في هذا الفرض أيضاً إبقاء المال إلى العام الذي يتمكن فيه من المسير ولا يجوز له تفويته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٢٣ إن كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده أو مع غيره و تمكن من التصرف فيه و لو بالتوكيل يكون مستطاعا و إلا فلا، فلو تلف في الصورة الأولى بعد مضي الموسم* أو كان التلف بتقصير منه و لو قبل أوان خروج الرفقة استقر عليه الحج على الأقوى، و كذا الحال لو مات مورثه و هو في بلد آخر.

- *و عدم اتيانه للحج مع إمكانه له.

الجهل بالاستطاعة

- مسألة ٢٤ لو وصل ماله بقدر الاستطاعة و كان جاهلا به* أو غافلا** عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد تلفه بتقصير منه و لو قبل أو ان خروج الرفقة أو تلف و لو بلا تقصير منه بعد مضي الموسم استقر عليه مع حصول سائر الشرائط حال وجوده.
- جهلا بسيطا و إلا فالجهل المركب يمنع عن تعلق الخطاب به فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.
- غفلة عن تقصير و إلا فالغفلة عن قصور يرفع الوجوب حقيقة فلا يجب الحج حتى يستقر عليه.

الحج النديب باعتقاد عدم الاستطاعة

- مسألة ٢٥ لو اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن أمكن فيه الاشتباه في التطبيق صح وأجزأ عن حجة الإسلام لكن حصوله مع العلم و الالتفات بالحكم و الموضوع مشكل*، و إن قصد الأمر النديب على وجه التقييد لم يجز عنه، و في صحة حجه تأمل، و كذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها، و لو تخيل عدم فوريته فقصد الندب لا يجزى، و في صحته تأمل.

- *بل لا اشكال فيه.

الحج والملك المتزلزل

- مسألة ٢٦ لا يكفي في وجوب الحج الملك المتزلزل * كما لو صالحه شخص بشرط الخيار إلى مدة معينة** إلا إذا كان واثقا بعدم فسخه، لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته***.
- * نعم، لو حصل الملك المتزلزل يستحب له الحج.
- ** أما لو وهبه و أقبضه إذا لم يكن رحماً يجب الحج حيث إنَّ له التصرف في الموهوب فتلزم الهبة.
- *** كما أنه لو لم يفسخ يكشف عن استطاعته فيجب عليه الحج في أول أزمنة الإمكان لو كان المال باقياً.

تلف مؤونة العود بعد تمام الأعمال

- مسألة ٢٧ لو تلفت بعد تمام الأعمال مؤونة عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفاية من ماله في وطنه بناء على اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة لا يجزيه عن حجة الإسلام* فضلا عما لو تلف قبل تمامها سيما إذا لم يكن له مؤونة الإتمام .
- *الأقوى إجزائه عن حجة الإسلام و كذا لو تلف قبل تمامها. نعم، لو تلف قبل تمام الأعمال مؤونة الإتمام لا يجزى عن حجة الإسلام على الأحوط.

الاستطاعة بالإباحة اللازمة

- مسألة ٢٨ لو حصلت الاستطاعة بالإباحة اللازمة وجب الحج* ، و لو أوصى له بما يكفيه له فلا يجب عليه بمجرد موت الموصى، كما لا يجب عليه القبول .
- * بل الظاهر كفاية الإباحة غير اللازمة أيضاً مع الاطمئنان بعدم رجوع المالك عنها

النذر المضاد للحج

- مسألة ٢٩ لو نذر قبل حصول الاستطاعة زيارة أبي عبد الله الحسين عليه السلام مثلاً في كل عرفة فاستطاع يجب عليه الحج بلا إشكال، وكذا الحال لو نذر أو عاهد مثلاً بما يضاد الحج، ولو زاحم الحج واجب أو استلزمه فعل حرام يلاحظ الأهم عند الشارع الأقدس .

النذر المضاد للحج

- ٣٢ مسألة إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يزور الحسين ع في كل عرفة ثم حصلت لم يجب عليه الحج بل و كذا لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه بل و كذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائة ليرة مثلا في الزيارة أو التعزية أو نحو ذلك فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به و كذا إذا كان عليه واجب مطلق فوري قبل حصول الاستطاعة و لم يمكن الجمع بينه و بين الحج ثم حصلت الاستطاعة و إن لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج لأن العذر الشرعي كالعقلى فى المنع من الوجوب

النذر المضاد للحج

- و أما لو حصلت الاستطاعة أولاً ثمَّ حصل واجب فوري آخر لا يمكن الجمع بينه و بين الحج يكون من باب المزاحمة فيقدم الأهم منهما فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدم على الحج و حينئذ فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب الحج فيه و إلا فلا إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقاً فإنه يجب عليه و لو متسكعاً

النذر المضاد للحج

- (مسألة ٣٢): إذا نذر قبل حصول الاستطاعة (٢) أن يزور الحسين (عليه السلام) في كلِّ عرفة
- (٢) ما أفيد في غاية المتانة بناءً على كون القدرة في ظرف العمل شرطاً عقلياً في صحّة النذر و إلاّ فبناءً على كونها شرطاً شرعياً كما هو المستفاد من بعض النصوص الّذي تعرّضه الجواهر في آخر كتاب النذر ففي تقديم النذر السابق في هذه الفروض بأجمعها إشكال لأنّ تطبيق كل واحد من الخطابين يرفع موضوع الآخر فلا وجه لترجيح أحدهما على الآخر كما هو الظاهر. (آقا ضياء).

النذر المضاد للحج

• ثم حصلت لم يجب عليه الحجّ (٣)،

• (٣) بل لا إشكال في أنّه يجب الحج لأهمّيّته و العذر الشرعي ليس شرطاً للوجوب و لا مقوماً للاستطاعة فلا بدّ من ملاحظة الأهمّ بعد حصول الاستطاعة و لا إشكال في كون الحجّ أهمّ و أمّا بناءً على كون العذر الشرعي دخيلاً في الاستطاعة فلا وجه للفرق بين تقدّم الاستطاعة و تأخرها فالتفصيل غير وجيه و ما ذكرنا سيّال في مزاحمة الحجّ لجميع الواجبات و المحرّمات أي لا بدّ من ملاحظة الأهمّ و أمّا انحلال النذر ففيه كلام. (الإمام الخميني).

النذر المضاد للحج

- النذر بأقسامه لا يزاحم الحجّ فيجب عليه الحجّ في جميع الفروع المذكورة. (الخوئي). بل يجب و ينحل النذر لحصول الاستطاعة. (الكلّيايگانی). بل ينحل نذره بحصول الاستطاعة بعده و يجب عليه الحجّ على الأقوى و لو نذر ذلك بعد حصول الاستطاعة و قبل وقت المسير لم ينقصد و إن كان قبل أشهر الحجّ على الأقوى. (النائینی). نعم لو خالف في هذه السنة لا يبعد الاجتزاء به عن حجة الإسلام لحصول القدرة فعلاً مع فرض قدرته على الوفاء بنذره في السنة الآتية كما لا يخفى. (آقا ضياء). الأقوى هو وجوب الحجّ و انحلال النذر لأن عدم وجوب الحجّ عند وجوب ما ينافيه إنما هو لأجل التزاحم لا لاعتبار عدمه في الاستطاعة و وجوب الوفاء بالنذر غير صالح للتزاحم. (البروجردی). محل إشكال لمكان المزاحمة و لا يبعد ترجيح جانب الحجّ لأهميته. (الخوانساری).

النذر المضاد للحج

- بل و كذا لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير كذا مقداراً، فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه، بل و كذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائة ليرة مثلاً في الزيارة أو التعزية أو نحو ذلك، فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحجّ به، و كذا إذا كان عليه واجب مطلق فوريّ قبل حصول الاستطاعة، و لم يمكن الجمع بينه و بين الحجّ، ثمّ حصلت الاستطاعة و إن لم يكن ذلك الواجب أهمّ من الحجّ (١) لأنّ العذر الشرعيّ

النذر المضاد للحج

- (١) بل الظاهر اعتبار كونه أهمّ لما مرّ من أنه من باب التزاحم. (البروجردى، الخوانسارى). بل الظاهر تقديم الأهمّ لأنّ الشرط فى وجوب الحجّ على ما يستفاد من الروايات الاستطاعة من حيث المال و البدن و تخلية السرب و أمّا اشتراط عدم تفويت واجب آخر بالحجّ فلا يستفاد منها فيقدّم الأهمّ عند التزاحم. (الكلّبايگانى). هذا إذا كانا متساويين و أمّا إذا كان الحجّ أهمّ فيجب الحجّ و يقدّم على غيره. (الخوئى).

النذر المضاد للحج

- كالعقلیّ فی المنع من الوجوب، و أمّا لو حصلت الاستطاعة أوّلاً ثمّ حصل واجب (١) فوریّ آخر لا يمكن الجمع بينه و بين الحجّ يكون من باب المزاحمة،

النذر المضاد للحج

- (١) لا يتصور وجه لهذا الفرق إذ وجوب ذلك الواجب إن كان مانعاً من حدوث الاستطاعة إذا تقدم يكون مانعاً من بقائها إذا تأخر و هي شرط في وجوب الحجّ حدوثاً و بقاءً و الأقوى أنه من باب التزاحم مطلقاً. (البروجردى). لم يعلم الفرق في غير ما استقرّ الحجّ في السنين السابقة لأنّ الاستطاعة شرط للوجوب حدوثاً و بقاءً إلى تمام الأعمال في السنة الاولى فلو كان المنع الشرعى كالعقلى مانعاً عن الاستطاعة حدوثاً فيكون مانعاً عنه بقاءً لكنه قد مرّ أنه من باب التزاحم. (الكلپايگانی).

النذر المضاد للحج

- فيقدم الأهمّ منهما (٢)، فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدّم على الحجّ، وحينئذٍ فإن بقيت الاستطاعة إلى العام القابل وجب الحجّ فيه، وإلا فلا إلا أن يكون الحجّ قد استقرّ عليه سابقاً، فإنه يجب عليه ولو متسكعاً.

النذر المضاد للحج

- (٢) ذلك كذلك في صورة الواجب الفوري بعد التمكن من الخروج إلى الحجّ أو حينه على وجه ليس له إتلاف استطاعته و حينئذٍ يستقر عليه فيجب عليه الحجّ في القابل و إن لم يبق الاستطاعة نعم لو حصل الواجب الآخر قبل التمكن فلا يكون ذلك من باب التزاحم بل يجب الإتيان بالواجب الآخر و إن لم يكن مهمّاً لأنّ بإطلاق دليله يرفع موضوع الآخر فيكون بالنسبة إلى دليل وجوب الحجّ من باب التخصّص لا التخصيص بخلاف ما لو أخذ بإطلاق دليل الحجّ إذ تطبيق إطلاقه على المورد دورىّ كما هو الشأن في كلّ مورد دار الأمر بين تخصيص دليل و تخصّص آخر كما لا يخفى. (آقا ضياء). بل يقدّم الواجب المطلق و لا فرق بين حصوله قبل الاستطاعة كما مرّ منه (قدّس سرّه) أو بعدها. (الشيرازي).

النذر المضاد للحج

- الثانية إذا نذر الحج فإن نوى حجة الإسلام تداخلا و إن نوى غيرها لم يتداخلا و إن أطلق قيل إن حج و نوى النذر أجزاءه عن حجة الإسلام و إن نوى حجة الإسلام لم يجز عن النذر و قيل لا يجزى إحداهما عن الأخرى و هو الأشبه.

النذر المضاد للحج

- (١) القول بالتفصيل للشيخ (رحمه الله) «٣» و جماعة استنادا إلى رواية رفاعة عن الصادق عليه السلام «٤». و الأصح عدم التداخل لأنّهما فرضان مختلفان مختلفا السبب فلا يجزى أحدهما عن الآخر. و حملت الرواية على نذر حجة الإسلام.

النذر المضاد للحج

- (١) إذا نذر المكلف الحج، فإما أن ينوى حجة الإسلام، أو غيرها، أو يطلق بأن لا ينوى شيئاً منهما، فالصور ثلاث: الأولى: أن ينذر حج الإسلام، و الأصح انعقاد نذره للعموم، و فائدة النذر زيادة الانبعاث على الفعل، و وجوب الكفارة مع تأخيره عن الوقت المعين. و إنما يجب الحج مع الاستطاعة كما لو تجرد عن النذر، و لا يجب تحصيلها قطعاً، لأن المنذور ليس أمراً زائداً على حج الإسلام، إلا أن ينذر تحصيلها فيجب. و لو قيد النذر بسنة معينة فتخلفت الاستطاعة عنها بطل النذر. الثانية: أن ينذر حجا غير حجة الإسلام، و لا ريب في عدم التداخل على هذا التقدير.

النذر المضاد للحج

- ثم إن كان مستطيعا حال النذر و كانت حجة النذر مطلقة أو مقيدة بزمان متأخر عن ذلك العام قدّم حج الإسلام، و إن قيدها بسنة الاستطاعة و قصد الحج عن النذر مع بقاء الاستطاعة بطل النذر من أصله، لأنه نذر ما لا يصح فعله، و إن قصد الحج مع فقد الاستطاعة صح، و لو خلا عن القصد احتمل البطلان، لأنه نذر في عام الاستطاعة غير حج الإسلام، و الصحة حملا للنذر على الوجه المصحح، و هو ما إذا فقدت الاستطاعة.

النذر المضاد للحج

- و إن تقدم النذر على الاستطاعة وجب الإتيان بالمنذور مع القدرة و إن لم تحصل الاستطاعة الشرعية كما في غيره من الواجبات. و لو اتفق حصول الاستطاعة قبل الإتيان بالحج المنذور قدمت حجة الإسلام إن كان النذر مطلقاً أو مقيداً بما يزيد عن تلك السنة أو بمغايرها، لأن وجوبها على الفور بخلاف المنذورة على هذا الوجه، و إلا قدمّ النذر، لعدم تحقق الاستطاعة في تلك السنة، **لأن المانع الشرعي كالمانع العقلي**. و على هذا فيراعى في وجوب حج الإسلام بقاء الاستطاعة إلى السنة الثانية.

النذر المضاد للحج

- و اعتبر الشهيد في الدروس في حج النذر الاستطاعة الشرعية، و حكم بتقديم حج النذر مع حصول الاستطاعة بعده و إن كان مطلقا «١». و كلا الحكمين مشكل، أما الأول فلأن الاستطاعة بهذا المعنى إنما ثبت اعتبارها في حج الإسلام، و غيره من الواجبات يراعى فيه التمكن من الفعل خاصة. و أما الثاني فلأن النذر المطلق موسع و حجة الإسلام مضيقه، و المضيق مقدم على الموسع.

النذر المضاد للحج

- ... و لو كان نذره حال عدم الاستطاعة وجب الإتيان بالنذر مع القدرة و إن لم تحصل الاستطاعة الشرعية كما في غيره من الواجبات، إذ هي شروط في وجوب حج الإسلام للدليل دون غيره، لكن في الدروس و الظاهر أن استطاعة النذر شرعية لا عقلية، فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك الى النذر، فان أهمل و استمرت الاستطاعة إلى العام القابل وجبت حجة الإسلام أيضا، و ظاهر الأصحاب تقديم حجة الإسلام مطلقا، و صرف الاستطاعة بعد النذر إليها إلا أن يتعين سنة للنذر، فيصرف الاستطاعة فيها إلى حج النذر

النذر المضاد للحج

- و أشكله في المدارك بأن الاستطاعة بهذا المعنى انما ثبت اعتبارها في حج الإسلام و غيره من الواجبات مراعى فيه التمكن من الفعل خاصة، و بأن النذر المطلق موسع و حجة الإسلام مضيقه، و المضيق مقدم على الموسع، و حينئذ فلو اتفق حصول الاستطاعة قبل الإتيان بالحج المنذور قدمت حجة الإسلام إن كان النذر مطلقاً أو مقيداً بما يزيد عن تلك السنة أو بمغايرها، لأن وجوبها على الفور بخلاف المنذورة على هذا الوجه، و إلا قدم النذر لعدم تحقق الاستطاعة في تلك السنة، **لأن المانع الشرعى كالمانع العقلى**، و حينئذ فيراعى في وجوب حج الإسلام بقاء الاستطاعة إلى السنة الثانية،

النذر المضاد للحج

- و قد يقال إن مراد الشهيد بقريئة تفرّيعه عدم وجوب حجة الإسلام بحصول الاستطاعة في عام النذر المطلق، إلا أن تبقى إلى السنة الثانية، لصيرورة الحج بالنذر و إن كان مطلقاً كالدين، فيعتبر في وجوب حجة الإسلام حينئذ و فاءؤه، و ليس المراد منه عدم وجوب الحج بالنذر إلا بملك الزاد و الراحلة نحو حج الإسلام، ضرورة أنه لا دليل عليه، و من المستبعد جزم الشهيد به.

النذر المضاد للحج

- يظهر من الأصحاب: الاتفاق عليه، فان هذه المسألة و إن لم.... تكن محررة بخصوصها في كلامهم، لكن ما ذكروه في مسألة: ما لو نذر حجاً غير حج الإسلام، يقتضى بناءهم على عدم وجوب الحج هنا.

النذر المضاد للحج

- قال في المدارك - فيما لو نذر المكلف الحج -: «فأما أن ينوى حج الإسلام أو غيره، أو يطلق، بأن لا ينوى شيئاً منهما، فالصور ثلاث .. (إلى أن قال): الثاني: أن ينوى حجاً غير حج الإسلام. ولا ريب في عدم التداخل على هذا التقدير. ثم إن كان مستطيعاً حال النذر، وكانت حجة النذر مطلقة أو مقيدة بزمان متأخر عن ذلك العام .. (إلى أن قال): وإن تقدم النذر على الاستطاعة وجب الإتيان بالمنذور مع القدرة، وإن لم تحصل الاستطاعة الشرعية، كما في غيره من الواجبات. ولو اتفق حصول الاستطاعة قبل الإتيان بالحج بالمنذور قدمت حجة الإسلام إن كان النذر مطلقاً، أو مقيداً بما يزيد عن تلك السنة أو بمغايرها، لأن وجوبها على الفور، بخلاف المنذورة على هذا الوجه. وإلا قدم النذر، لعدم تحقق الاستطاعة في تلك السنة، لأن المانع الشرعي كالمانع العقلي ..».

النذر المضاد للحج

- و نحوه كلام غيره ممن سبقه - كالدروس، و المسالك - و ممن لحقه - كالذخيرة و المستند، و الجواهر - على نحو يظهر منهم التسالم على تقديم النذر على حج الإسلام، و أنه يكون رافعاً للاستطاعة.

النذر المضاد للحج

- نظير ما لو استؤجر على الحج، فإن الإجارة رافعة للاستطاعة عندهم، فلا يجب على الأجير حج الإسلام إذا كان الحج المستأجر عليه مزاحماً لحج الإسلام.

النذر المضاد للحج

- هذا و لكن بعض الأعظم فرق بين الإجارة و النذر، حيث قال «١»: «الفرق بين النذر و الإجارة: هو كفاية سلطنة المؤجر على منفعة نفسه عند عقد الإجارة في صحة تمليكها و تملك المستأجر لها، فلا يبقى مورد لتأثير الاستطاعة. بخلاف النذر، فان اشتراطه - حدوثاً و بقاء - برجحان المندور من حيث نفسه، و مع غض النظر عن تعلق النذر به يوجب انحلاله بالاستطاعة ..».

النذر المضاد للحج

- و توضيح ما ذكر: أن رجحان المنذور - المشروط به صحة النذر - يجب أن يكون مع قطع النظر عن النذر، و مع مزاحمة النذر للاستطاعة إذا غض النظر عن النذر يكون المنذور غير راجح، لأدائه إلى ترك الحج، و إنما يكون المنذور راجحاً بتوسط النذر الرافع للاستطاعة، و مثل هذا الرجحان لا يكفي في صحة النذر.

النذر المضاد للحج

- و فيه: أن ما ذكره و إن كان مسلماً، لكنه يجرى مثله في وجوب حج الإسلام في الفرض، فإن الاستطاعة المعتبرة في وجوب حج الإسلام يجب أن تكون حاصلة مع غض النظر عن وجوب الحج، و في المقام إذا غض النظر عن وجوب الحج ترتفع الاستطاعة بالنذر.

النذر المضاد للحج

- و على هذا يكون الأخذ بأحد الحكمين رافعاً لموضوع الآخر، و ترجيح وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر بلا مرجح حتى بملاحظة كون وجوب الحج أهم، لأن ترجيح الأهم إنما يكون في المتزاحمين الواجد كل منهما لملاكه و يكون تزاحمهما في مقام الامتثال، لا في المتواردين اللذين يكون كل منهما رافعاً لملاك الآخر، بل فيهما يتعين الرجوع إلى منشأ آخر للترجيح.

النذر المضاد للحج

- و لا ينبغي التأمل في أن الجمع العرفي يقتضى الأخذ بالسابق دون اللاحق، تنزيلاً للعلل الشرعية منزلة العلل العقلية، فكما أن العلل العقلية يكون السابق منها رافعاً لللاحق كذلك العلل الشرعية. فيلغى احتمال كون اللاحق رافعاً لموضوع السابق، و إن كان احتمالاً معقولاً في العلل الشرعية، لكنه لا يعتنى به في مقام الجمع بين الدليلين. و قد أشرنا إلى ذلك في بعض مباحث القراءة من هذا الشرح.

النذر المضاد للحج

- و بهذا صح ما ذكره: من تقديم الإجارة، على الحج عند سبق الإجارة، فإن سلطنة الأجير غير كافية في صحة الإجارة، إذا لم يكن قادراً على العمل في وقته مع قطع النظر عن وجوب الوفاء بالعقد. و الاستطاعة رافعة للقدرة مع قطع النظر عن عقد الإجارة، فلو لم يكن السابق موجباً للتقديم لم يكن وجه لصحة الإجارة، بل كانت الاستطاعة وقت العمل رافعة للقدرة عليها، و موجبة لبطلان الإجارة بعين التقريب المذكور في الاستطاعة و النذر - فتأمل جيداً -

النذر المضاد للحج

- و عليه يتعين البناء في الفرض على تقديم النذر على الاستطاعة. بذلك طفحت عباراتهم، كما أشرنا إلى ذلك في صدر المسألة.

النذر المضاد للحج

- و لأجل ذلك لا مجال لدعوى: كون الاستطاعة عبارة عن ملك الزاد و الراحلة، و صحة البدن، و تخلية السرب، و أن النذر لا ينافي شيئاً من ذلك و لا يرفعه، فلا تنتفى الاستطاعة به. و حينئذ تكون هي رافعة لموضوعه، لعدم كونه راجحاً للمستطيع الذي يجب عليه الحج.
- فإنه إذا تمَّ أن المانع الشرعي كالمانع العقلي يكون المنع الشرعي مانعاً عن الاستطاعة في مقابل تخلية السرب و بقية الأمور الأربعة المذكورة.

النذر المضاد للحج

- مضافاً إلى أنها خلاف ظاهر جملة من النصوص، كصحيح الحلبي: «إذا قدر الرجل على ما يحج به، ثمّ دفع ذلك و ليس له شغل يعذره الله تعالى فيه فقد ترك شريعة من شرائع الإسلام» «١» فإنه ظاهر في أن مطلق العذر رافع للفرض. و لا ريب في أن الوفاء بالنذر عذر، فيكون رافعاً للفرض.

النذر المضاد للحج

- و أيضاً فإن لازم هذه الدعوى أن لو كان الحج مزاحماً بواجب بحيث يقدم عليه - كما إذا كان المكلف أجيراً على الحج في سنة الاستطاعة، فوجب عليه حج الإجارة - لوجب عليه حج الإسلام في السنة الثانية و لو متسكعاً لأنه قد استقر الحج في ذمته، و لا يظن من أحد إمكان الالتزام به. و سيأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة و الستين.

النذر المضاد للحج

- (الأول) ظاهر الأصحاب الاتفاق على انه إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يفعل في كل عرفة أو في عرفة معينة مثل عرفة هذه السنة مثلا عملا راجحا لا يجتمع مع الحج كزيارة الحسين عليه السلام ثم حصلت له الاستطاعة بعده لا يجب عليه الحج في كل عرفة أو في العرفة المعينة، قال في المدارك فيما إذا نذر حجا غير حج الإسلام انه ان تقدم النذر على الاستطاعة وجب الإتيان بالمنذور مع القدرة و ان لم تحصل الاستطاعة الشرعية، و لو اتفق حصول الاستطاعة قبل الإتيان بالحج المنذور قدم حجة الإسلام ان كان النذر مطلقا أو مقيدا بما يزيد عن تلك السنة أو بمغايرها، لان وجوبها على الفور بخلاف المنذورة على هذا الوجه و الا قدم النذر لعدم تحقق الاستطاعة في تلك السنة لأن المانع الشرعي كالمانع العقلي انتهى ما نريد نقله عن المدارك، و هو المرضي عند صاحب الجواهر (قده).

النذر المضاد للحج

- و قد حكى عنه انه كان ينذر زيارة الحسين عليه السلام في يوم عرفة قبل مجيئى أشهر الحجة لئلا يصير الحج عليه واجبا و يمنعه عن الاشتغال بتصنيف الجواهر بناء على عدم دخل الاستطاعة الحاصلة قبل أشهر الحج في صيرورة الحج في أيامه ذا ملاك لكى يجب عليه حفظها و حرم عليه تفويتها، بل الدخيل فى ملاكه هو الاستطاعة فى أشهر الحج و لذا كان يقدم نذر الزيارة فى عرفة على أشهر الحج ان يتقدم على الاستطاعة الموجبة للحج و هى الاستطاعة الحاصلة فى أشهره،

النذر المضاد للحج

- و المختار عند بعض مشايخنا (قده) [١] هو انحلال النذر المتقدم على الاستطاعة بسبب الاستطاعة الحاصلة بعده و ذلك لوجوه:

- [١] نائيني (قده)

النذر المضاد للحج

- منها انه إذا تزامم الواجبان المشروطان بالقدرة شرعا فمع تساويها في الاشتراط يقدم الأسبق منهما زمانا، و مع الاختلاف بينهما يكون أحدهما دون الآخر مشروطا بشرط آخر زائدا عن اشتراطه بالقدرة كما إذا كان مشروطا بان لا يكون مخالفا مع الكتاب كالشرط الواقع في ضمن العقد من البيع و نحوه، أو بان يكون متعلقة راجحا كالنذر و العهد و نحوهما، فان ما لا يكون مشروطا بهذا الشرط الزائد يقدم عليه لكونه مطلقا عن ذاك الشرط، فتكون النسبة بينه و بين ما يكون مشروطا بهذا الشرط الزائد كالنسبة بين الواجب المطلق و الواجب المشروط في وجوب تقديم المطلق على المشروط

النذر المضاد للحج

- و وجوب النذر الحج كليهما مشروط بالقدر شرعا، و يزيد النذر في اعتبار كون العمل المنذور راجحا شرعا حين العمل مع قطع النظر عن تعلق النذر به بدون الحج حيث ان وجوبه مطلق عن ذاك الاشتراط شرعا.

النذر المضاد للحج

- و منها انه يعتبر في انعقاد النذر حدوثا، و في بقاءه بعد انعقاده ان لا يكون متعلقة مفوتا لواجب و لا مستلزما لحرام مع قطع النظر عن تعلق النذر به بمعنى انه لا يكون متعلقة لو لا النذر مما يوجب تفويت الواجب أو مستلزما لارتكاب المحرم،

النذر المضاد للحج

- فإذا نذر قبل حلول شوال زيارة الحسين عليه السلام في يوم العرفة و صار مستطيعا في أشهر الحج بحدوثها فيها أو ببقائها إليها لو كانت متحققة قبلها يكون الحج تام الملاك بتحقق الاستطاعة في أشهره، إذ الاستطاعة بجميع ما يعتبر فيها حاصلة في أشهر الحج حينئذ و لا مانع عنها فيما تقتضيه من وجوب الحج الا نذر زيارة العرفة،

النذر المضاد للحج

- فزيارة العرفة حينئذ مفوتة للحج التام الملاك لو لا نذر الزيارة، فصحة نذرها متوقفة على ان لا يكون متعلق النذر مفوتا للواجب، و عدم مفويته يتوقف على صحة نذره إذ لو لا صحته لكان المتعلق مفوتا لحج تام الملاك، فيتوقف صحة النذر على ان لا يكون متعلقة مفوتا، و يتوقف عدم مفويته على ان يكون صحيحا و هذا دور ظاهر.